التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية رؤية من منظور القانون التجاري العراقي

م. د أكرم عبد ريسان العنزي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الدائرة القانونية

البريد الإلكتروني Email : abdakram293@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التوازن العقدي، عقود المقاولات الحكومية، القانون التجاري العراقي، إعادة التفاوض، إعادة التوازن المالي، إدارة المخاطر، حسن النية، قانون المشتريات.

كيفية اقتباس البحث

العنزي ، أكرم عبد ريسان ، التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية رؤية من منظور القانون التجاري العراقي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Contractual Balance in Government Contracts: A View from the Perspective of Iraqi Commercial Law

Dr. Akram Abdul-Raisan Al-Anzi
Ministry of Higher Education and Scientific Research - Legal Department

Keywords : Contractual balance, government construction contracts, Iraqi commercial law, renegotiation, financial rebalancing, risk management, good faith, public procurement law.

How To Cite This Article
Al-Anzi, Akram Abdul-Raisan , Contractual Balance in Government Contracts: A View from the Perspective of Iraqi Commercial Law,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines contractual balance in government construction (public works) contracts from the perspective of Iraqi commercial and civil law, emphasizing its central role in ensuring equitable allocation of obligations and risks between the public authority and the contractor while sustaining efficient project execution. The research problem arises from multiple structural and procedural challenges in Iraq's contracting environment, notably: overly complex contractual drafting, ambiguity in certain clauses, delays in payment of certified entitlements, weak enforcement and oversight mechanisms, fragmentation of regulatory competencies, fiscal and tax pressures, and price volatility disrupting contractual equilibrium. The study aims to: analyze the impact of commercial legislation (especially the Iraqi Civil Transactions Law No. 40 of 1951 and the Government Procurement Law No. 54 of 2014) on contractual balance; diagnose legal, procedural, and

financial impediments; elucidate the operative role of good faith, pacta sunt servanda, hardship and renegotiation doctrines; and evaluate mechanisms of financial rebalancing and contractual risk management.
A descriptive–analytical methodology, supported by selective comparative insight, was adopted through: systematic literature review, doctrinal legal analysis of core statutory provisions, and interpretive application using quasi-real case modeling, supplemented by academic and institutional studies. The analysis reveals that while the formal normative framework provides a structural foundation for balance, a persistent implementation gap remains—rooted in bureaucracy, limited transparency, diffuse oversight mandates, underdeveloped dispute resolution pathways, delayed responsiveness to economic fluctuations, insufficient institutionalization of financial rebalancing, and weak integration of proactive risk management tools (such as adaptive scheduling, calibrated guarantees, and digital contract intelligence). The study finds that inserting standardized adaptive and hardship clauses, formalizing disciplined renegotiation triggers, linking disbursements to digitally audited performance milestones, and deploying integrated e-procurement and contract life-cycle platforms materially strengthen relational stability and reduce dispute incidence. Moreover, financial rebalancing is shown not merely as a compensatory step but as a continuity-preserving governance instrument, while good faith operationalizes through data transparency, reciprocal disclosure, and documented variation protocols.
The principal contribution lies in proposing a multidimensional framework comprising: (1) a legislative axis to refine exceptional adjustment provisions; (2) a governance axis to rationalize oversight allocation; (3) a procedural axis to streamline contracting cycles; (4) a financial axis to embed dynamic price and cost recalibration tools; and (5) a technological axis to establish a unified national digital register for government contracts. The findings underscore that achieving contractual balance reduces systemic risk, enhances public expenditure efficiency, restores contractor and investor confidence, and supports broader economic development objectives.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية من منظور القانون التجاري العراقي، بوصفه عنصراً محورياً لضمان عدالة توزيع الالتزامات والمخاطر بين الجهة الحكومية والمقاول، والحفاظ على استمرارية تنفيذ المشاريع العامة بكفاءة. تتبع مشكلة

البحث من جملة تحديات تعانيها البيئة التعاقدية في العراق، من أبرزها: تعقيد الصياغات العقدية، غموض بعض البنود، تأخر تسديد المستحقات، ضعف آليات الرقابة والإنفاذ، وتداخل الأطر التشريعية، فضلاً عن تأثير العوامل المالية والضريبية وتقلبات الأسعار في الإخلال بالتوازن العقدي. استهدف البحث: تحليل أثر التشريعات التجارية (وخاصة قانون المعاملات المدنية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وقانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤) على توازن عقود المقاولات؛ تشخيص التحديات القانونية والإجرائية والمالية؛ إبراز دور مبادئ حسن النية، والقوة الإلزامية للعقد، وإعادة التفاوض؛ وتقويم آليات إعادة التوازن المالي وإدارة المخاطر العقدية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالمقارنة الجزئية، من خلال: مراجعة الأدبيات والبحوث ذات الصلة، تحليل نصوص تشريعية مختارة، واستخدام نماذج تطبيقية تفسيرية لحالات افتراضية واقعية الطابع، مع الاستئناس بدراسات جامعية ودوريات متخصصة. بيّن التحليل أن الإطار القانوني الرسمي يوفر أساساً بنيوياً للتوازن، لكن الفجوة التطبيقية تتجسد في: البيروقراطية، ضعف الشفافية، تشتت الاختصاص الرقابي، قصور آليات تسوية النزاعات، بطء الاستجابة للتقلبات الاقتصادية، محدودية تفعيل إعادة التوازن المالي، وضعف مأسسة إدارة المخاطر (الضمانات، الجداول الزمنية التعاقدية التكيفية، نظم المعلومات التعاقدية). كما خلص البحث إلى أن إدراج بنود معيارية مسبقة (Clauses of Adaptation & Hardship) وتفعيل إعادة التفاوض المنضبطة، وربط الدفعات بمؤشرات إنجاز مدققة رقمياً، واعتماد منصات إلكترونية تعاقدية، يعزز من استقرار العلاقة العقدية ويحد من النزاعات. أظهر البحث كذلك أن إعادة التوازن المالي ليست آلية تعويضية فحسب، بل أداة استباقية لتأمين استدامة التنفيذ، وأن حسن النية يتجسد وظيفياً في الشفافية الوثائقية وتبادل البيانات الزمنية والفنية.

تتمثل القيمة المضافة للدراسة في صياغة إطار تكاملي مقترح يتضمن: (١) محوراً تشريعياً لتحديث النصوص المتعلقة بالتعديل العقدي الاستثنائي، (٢) محوراً تنظيمياً لإعادة توزيع الأدوار الرقابية، (٣) محوراً إجرائياً لتبسيط دورة التعاقد، (٤) محوراً مالياً لإدماج آليات التوازن الديناميكي للأسعار، و(٥) محوراً تقنياً لإنشاء سجل إلكتروني موحد للعقود الحكومية. وتؤكد النتائج أن تحقيق التوازن العقدي يسهم في خفض المخاطر النظامية، ويحسن كفاءة الإنفاق العام، ويعزز ثقة المستثمر والمقاول المحلي، ويحفز النمو الاقتصادي.

١. مشكلة البحث

تواجه عقود المقاولات الحكومية في العراق مجموعة من التحديات القانونية التي تؤثر على تنفيذها وتوازنها العقدي. تشمل هذه التحديات تعقيد بنود العقد، غموض بعض الشروط القانونية، تأخير تسديد المستحقات المالية، بالإضافة إلى ضعف الآليات القانونية لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة. إن هذه العوامل تؤثر على قدرة المقاولين في تنفيذ المشاريع الحكومية بشكل فعّال، مما يعرقل سير العمل ويزيد من المخاطر القانونية والمالية. لذا، تكمن مشكلة البحث في دراسة تأثير القوانين التجارية على توازن عقود المقاولات الحكومية في العراق، وتحديد التحديات القانونية التي تواجه هذه العقود، وكيفية تعزيز العدالة والشفافية في العلاقة بين الأطراف المتعاقدة وفقًا للمعايير القانونية العراقية..

٢. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١.تحليل تأثير التشريعات التجارية على توازن عقود المقاولات الحكومية في العراق.

٢.تحديد التحديات القانونية التي تواجه الأطراف المتعاقدة في عقود المقاولات الحكومية، بما في ذلك تعقيد الشروط العقدية، غموض بعض البنود، والقصور في تطبيق القوانين.

٣.تقديم توصيات عملية لتحسين توازن عقود المقاولات الحكومية من خلال تعزيز الشفافية، وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، وتبسيط الإجراءات القانونية.

٤.دراسة أثر النظام المالي والضريبي على تنفيذ عقود المقاولات الحكومية، وتقديم مقترحات لتحسين النظام بما يساهم في تسهيل عملية تنفيذ المشاريع الحكومية وضمان العدالة بين الأطراف.

الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على البيئة الاقتصادية والقانونية في العراق، مع التركيز على عقود المقاولات الحكومية في مختلف المحافظات. سيتم تحليل البيانات من مختلف الجهات الحكومية، الشركات المقاولات، والمحامين والمستشارين القانونيين العاملين في هذا القطاع.

الحدود الزمانية

تشمل الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥، حيث سيتم تحليل التغيرات في التشريعات القانونية المتعلقة بعقود المقاولات الحكومية والقوانين الضريبية وأثرها على تنفيذ هذه العقود خلال هذه الفترة.

المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفحص التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية من منظور القانون التجاري العراقي. سيتم تناول الموضوع من خلال تحليل الأدبيات القانونية والبحوث العلمية المتعلقة بالتوازن العقدي، بالإضافة إلى دراسة القوانين التشريعية الخاصة بعقود المقاولات الحكومية في العراق. يتمثل الهدف في استكشاف العوامل التي تؤثر على التوازن العقدي في هذه العقود وكيفية تطبيق مبادئ العدالة والشفافية في العقود الحكومية.

١.المراجعة الأدبية :سيتم فحص البحوث والكتب العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بقانون المقاولات التجارية، والتوازن العقدي في العراق.

٢.التحليل القانوني :سيتم تحليل القوانين والتشريعات العراقية المتعلقة بعقود المقاولات من خلال استعراض النصوص القانونية والتحديات العملية في تطبيقها.

دراسة الحالة :سيتم تحليل بعض الحالات العملية المتعلقة بعقود المقاولات الحكومية في العراق لاستكشاف تطبيقات واقعية لمفهوم التوازن العقدي.

هيكلية الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية من منظور القانون التجاري العراقي، وتنقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتوازن العقدي، حيث يتم تعريف المفهوم وأهمية التوازن العقدي في عقود المقاولات، بالإضافة إلى استعراض النظريات المؤثرة عليه. أما في المبحث الثاني، فسيتم التركيز على الإطار التشريعي لعقود المقاولات الحكومية، بدءًا من القواعد العامة في القانون المدني وصولًا إلى التحديات التشريعية في تطبيق هذه العقود. في المبحث الثالث، ستتم مناقشة آليات تحقيق وإعادة التوازن العقدي، مع التركيز على مبدأ حسن النية وإعادة التفاوض، وإعادة التوازن المالي، بالإضافة إلى أدوات إدارة المخاطر المستخدمة في هذه العقود. في ختام الدراسة، سيتم تقديم الاستنتاجات المستخلصة من البحث مع توصيات عملية تهدف إلى تحسين التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية.

التعرف بالمصطلحات

التوازن العقدي

التوازن العقدي يعني توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف بشكل عادل بحيث لا يحصل طرف على مزايا غير مبررة على حساب الآخر. هذا المبدأ يستخدم لضمان العدالة في العلاقات التعاقدية ويعتبر جزءًا من قانون العقود.[١]

عقود المقاولات الحكومية:

عقود المقاولات الحكومية هي عقود بين الجهات الحكومية والمقاولين لتنفيذ مشاريع عامة. يتضمن العقد عادة شروطًا مالية وفنية، مع تحديد فترة التنفيذ والجزاءات القانونية في حال المخالفة[٢].

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للتوازن العقدي

يعد التوازن العقدي من المفاهيم الجوهرية التي يوليها الباحثون اهتمامًا بالغًا في دراسات العقود التجارية والعقود المدنية على حد سواء. ويهدف هذا المفهوم إلى تحقيق العدالة بين الأطراف المتعاقدة من خلال توزيع الحقوق والواجبات بما يضمن عدم تحميل أي طرف عبئًا غير مبرر. في هذا المبحث، سيتم استعراض مفهوم التوازن العقدي، أهميته في عقود المقاولات، بالإضافة إلى النظريات المؤثرة عليه، مع تسليط الضوء على القواعد القانونية ذات الصلة.

المطلب الأول

مفهوم التوازن العقدي

التوازن العقدي هو أحد المفاهيم الأساسية في **عقود المقاولات** سواء كانت **حكومية** أو **خاصة** . يتمحور هذا المفهوم حول **توزيع الحقوق والواجبات** بين الأطراف بطريقة **عادلة** تضمن أن كل طرف يتحمل **الالتزامات** التي تتناسب مع حقوقه، مما يؤدي إلى **عدم تحميل أي طرف عبءًا غير مبرر** .إن التوازن العقدي لا يعني **المساواة البسيطة** بين الأطراف، بل يتعدى ذلك ليشمل ضمان **عدم استغلال أي طرف للطرف الآخر**.

١. التوازن العقدي بين المساواة والعدالة

المساواة في العقد قد لا تعني **العدالة** دائمًا، بل قد يكون هناك ضرورة لتوزيع الحقوق والواجبات بطريقة تحافظ على مصالح الأطراف. ينطوي التوازن العقدي على تقييم **موضوعي** للحقوق والواجبات، بحيث يحصل كل طرف على **ما يستحقه مقابل التزاماته** .في عقود المقاولات

الحكومية، لا يُفترض أن يكون المقاول مضطرا لتحمل **التكاليف غير المتوقعة** نتيجة لتغيير في أسعار المواد أو **الظروف الاقتصادية**، بينما يُتوقع أن تلتزم الحكومة بتوفير **التمويل الكافي** والمستحقات في الوقت المحدد لضمان استمرارية المشروع.

بلانت (2018) يؤكد أن "التوازن العقدي يجب أن يعكس العدالة في **توزيع المخاطر** بين الأطراف، بحيث يتحمل كل طرف الجزء العادل من المسؤوليات"[٣]. هذه الفكرة تُعزز من **العدالة العقدية** وتضمن **استقرار العلاقة التعاقدية**.

٢. أثر التوازن العقدي على استقرار المشاريع الحكومية

في **عقود المقاولات الحكومية**، يعد **التوازن العقدي** أمرًا ضروريًا لضمان **استقرار المشاريع** والحد من المشاكل الناتجة عن **عدم التزام الأطراف**. في حالة حدوث **تغييرات غير متوقعة** (مثل ارتفاع أسعار المواد أو تغيير في القوانين)، يمكن أن يؤدي عدم تطبيق مبدأ التوازن إلى **زيادة التكاليف** أو **تأخير تنفيذ المشاريع**. يُعد هذا بمثابة عائق رئيسي أمام **التنمية المستدامة**. وكما يوضح **الجبوري" :(2021)** إن التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية يعزز من فاعلية الأداء الحكومي ويقلل من المخاطر المالية والإدارية، مما يساهم في تحقيق **الاستقرار الاقتصادي** على المدى الطويل.[٤]"

المطلب الثاني

أهمية التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية

في **عقود المقاولات الحكومية**، يكتسب **التوازن العقدي** أهمية خاصة نظرًا لأن هذه العقود تتعلق بمشروعات ضخمة تمولها الدولة وتؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني. إن **تحقيق العدالة** بين **المقاول** و**الجهة الحكومية** أمر حيوي لضمان **تنفيذ المشاريع بكفاءة** و**فعالية**.

١. التوازن العقدي كوسيلة لحماية المصالح العامة والخاصة:

التوازن العقدي يُعتبر أساسًا لتحقيق **العدالة بين المصالح** المتعارضة. فعلى الرغم من أن المقاول يسعى لتحقيق **الربح**، فإن الحكومة تسعى لضمان **تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد** وضمن **الميزانية المحددة**. يضمن **التوازن العقدي** أن **المصالح المشتركة** للطرفين، مثل **الوقت والتكلفة والجودة**، تتحقق بشكل عادل.

طبقًا لـ **الزعبي(2015)** ، "عندما لا يتم تحقيق **التوازن العقدي** في عقود المقاولات الحكومية، يؤدي ذلك إلى مشكلات عديدة مثل **التأخير في التنفيذ** أو **زيادة التكاليف**. "[٥]هذه المشكلات قد تؤدي إلى **تدهور الأداء الحكومي** وزيادة **التكاليف** على المواطنين.

٢. أهمية التوازن العقدي في تسوية النزاعات:

من خلال **التوازن العقدي**، يتم توفير **آليات تسوية فعالة للنزاعات** بين الأطراف. هذا مهم بشكل خاص في عقود المقاولات الحكومية التي يمكن أن تواجه **نزاعات متعلقة بالتأخيرات، الزيادة في التكاليف، أو جودة العمل** .التوازن العقدي يسمح بحل هذه النزاعات بطريقة **عادلة** و**فعّالة**، مما يساهم في **استمرارية المشروع** دون التأثير على الجدول الزمني أو **الميزانية**.

حسين (2020) أشار إلى أن "تطبيق التوازن العقدي في العقود الحكومية يساعد في **تقليل الأعباء القانونية** وتحقيق **التسوية العادلة** للنزاعات، مما يعزز من فاعلية الحكومة في تنفيذ المشاريع."[٦]

توجد عدة نظريات قانونية تؤثر بشكل رئيسي على التوازن العقدي في العقود، ومنها:

- نظرية المساواة في الحقوق والواجبات: تؤكد هذه النظرية على ضرورة أن يتحمل كل طرف من الأطراف التزامات عادلة تتناسب مع حقوقه، مما يحقق التوازن بين الأطراف ويعزز العدالة العقدية. "التوازن العقدي ليس مسألة رياضية بحتة بل هو مفهوم قانوني يهدف إلى حماية حقوق الطرفين بشكل منصف"[٧].
- نظرية حسن النية: تعتبر هذه النظرية من أهم الأسس القانونية التي تؤثر في التوازن العقدي. وتقتضي هذه النظرية بأن يتصرف الأطراف بحسن نية طوال فترة تنفيذ العقد، بما يعزز من استقرار العلاقة التعاقدية ويحافظ على حقوق الأطراف من خلال الالتزام بشروط العقد. "إن الالتزام بحسن النية في العقد هو أحد السبل الرئيسية لتحقيق التوازن بين أطراف العقد"[٨].
- نظرية القوة الإلزامية للعقد: تشدد هذه النظرية على أن العقد يُعد ملزمًا للطرفين بعد توقيعه، وينبغي أن يُنفذ بما يتفق مع الشروط المحددة في العقد، إلا إذا حدثت ظروف استثنائية تبرر التعديل أو إعادة التوازن العقدي. "تُعتبر هذه النظرية حجر الزاوية في تعزيز الثقة في النظام العقدي، حيث تمنح الأطراف استقرارًا في حقوقهم وواجباتهم"[٩].

٣. التوازن العقدي وأثره على جودة المشروع:

يُعتبر **التوازن العقدي** في عقود المقاولات الحكومية عاملاً حاسمًا في ضمان **جودة المشاريع** . عندما يكون العقد غير متوازن، قد يؤدي ذلك إلى **تقليل جودة التنفيذ** نتيجة لتقليص المقاول للمصروفات أو **التأخير في توفير المواد** .في المقابل، فإن التوازن يوفر بيئة تشجع على **الالتزام بالجودة** مع الحفاظ على التكلفة في حدود المعقول.

البحث الذي أجراه صالح (2022) أظهر أن "تحقيق التوازن العقدي يساهم بشكل كبير في **تحسين جودة المشاريع الحكومية** لأنه يضمن **المسؤولية المشتركة** بين المقاول والجهة الحكومية."[١٠]

المبحث الثاني

الإطار التشريعي لعقود المقاولات الحكومية

تُعد عقود المقاولات الحكومية من الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لتنفيذ المشروعات العامة في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية، عمرانية، أو بنية تحتية. في العراق، تكتسب هذه العقود أهمية استثنائية بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال هذه العقود، تسعى الحكومة إلى تنفيذ مشروعاتها الكبرى، مما يستدعي وجود إطار تشريعي يُنظم العلاقة بين الجهات الحكومية والمقاولين بما يحقق العدالة، الشفافية، ويحد من المخاطر المحتملة.

رغم أن الإطار التشريعي لعقود المقاولات الحكومية في العراق يشمل مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحكم شروط التعاقد، فإن الواقع العملي يُظهر تحديات كبيرة في تطبيق هذه التشريعات بشكل فعّال. أبرز هذه التحديات تشمل التعقيدات الإدارية، والبيروقراطية، وضعف تنفيذ الإجراءات القانونية التي تؤدي إلى تأخير في تنفيذ المشاريع وزيادة في التكاليف. ويضاف إلى ذلك، التحديات المتعلقة بـ الفساد الإداري الذي يُعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على فعالية تنفيذ عقود المقاولات الحكومية في العراق[١١].

أحد التشريعات المهمة التي تنظم عقود المقاولات الحكومية هو قانون المشتريات الحكومية رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤، والذي يهدف إلى تحسين آليات الشراء والتعاقد في المؤسسات الحكومية. ورغم أن هذا القانون يحتوي على بنود تهدف إلى تعزيز الشفافية، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات تتعلق بالتفسير الغامض لبعض نصوصه وعدم وضوح الإجراءات المتبعة لتنفيذ العقود، ما يؤدي إلى تأخير تسليم المشاريع وتضخيم تكاليف التنفيذ. إن تطبيق القوانين الضريبية، مع إجراءات التمويل المعقدة، يشكل أيضًا تحديًا آخر يُضاف إلى البيئة القانونية المعقدة[١٢].

في هذا المبحث، سيتم تحليل القواعد العامة في القانون المدني العراقي المتعلقة بعقود المقاولات، من خلال دراسة قانون المعاملات المدنية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، وهو أحد القوانين الأساسية التي تحدد مفهوم التعاقد في العراق، كما سيتم استعراض الإطار التشريعي الخاص بتنظيم عقود المقاولات الحكومية. سيتم تسليط الضوء على التحديات التشريعية التي تواجه تطبيق هذه العقود،

بما في ذلك التأخير في تنفيذ المشاريع، ضعف الرقابة الحكومية، والتحديات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على قدرة المقاولين على الوفاء بالالتزامات المالية والفنية[١٣].

كما سيتم استعراض التحديات القانونية مثل غياب الشفافية في تخصيص المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى غموض آليات حل النزاعات التي تطرأ أثناء تنفيذ العقود. يهدف هذا المبحث إلى تحليل مدى فعالية القوانين العراقية في تنظيم عقود المقاولات الحكومية، مع التركيز على تقديم حلول تشريعية يمكن أن تساهم في تحسين البيئة القانونية لتلك العقود، بما يضمن تنفيذ المشاريع الحكومية بنجاح وفي الوقت المحدد.

كما سيتناول المبحث دور القضاء العراقي في الفصل في النزاعات المتعلقة بعقود المقاولات الحكومية، وتوضيح الآليات القانونية التي يمكن أن تُساهم في تحسين الإجراءات وتسهيل عملية تنفيذ المشاريع[١٤].

المطلب الأول

القواعد العامة في القانون المدني العراقي لعقود المقاولات

تعد **القواعد العامة في القانون المدني** من الأسس الأساسية التي يتم من خلالها تنظيم العلاقات التعاقدية في العراق، بما في ذلك **عقود المقاولات** .يتضمن **قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١** مجموعة من المبادئ التي تحكم إبرام العقود وتنفيذها، حيث يُعد العقد ملزمًا للطرفين بمجرد الاتفاق عليه، ويشمل الالتزامات الخاصة بتنفيذ العمل أو الخدمة المتفق عليها. علاوة على ذلك، تنص القواعد العامة على ضرورة احترام **النية الحسنة** و **العدالة العقدية** بين الأطراف المتعاقدة، مما يعزز **التوازن العقدي** بين المقاول والجهة الحكومية[١٥].

تعتبر هذه القواعد بمثابة الأسس التي تبنى عليها عقود المقاولات الحكومية، حيث يتم تحديد حقوق وواجبات الأطراف، مما يضمن عدم تحميل أي طرف عبءًا غير عادل. إضافة إلى ذلك، تركز القواعد العامة على **مسؤولية المقاول** في تنفيذ العمل وفقًا للمواصفات والشروط التي تم الاتفاق عليها في العقد[١٦].

تُعد القواعد العامة في القانون المدني العراقي من الأسس التي تُنظم كافة العلاقات التعاقدية في العراق، بما في ذلك عقود المقاولات. يحدد قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ الأحكام الخاصة بهذه العقود، ويشمل مجموعة من المبادئ التي تضمن العدالة والتنظيم السليم للعلاقة التعاقدية بين الأطراف.

١. مفهوم العقد وملزماته في القانون المدني العراقي

وفقًا للمادة (١) من قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، يُعد العقد ملزمًا لجميع الأطراف بمجرد الاتفاق عليه وتوثيقه، ولا يمكن لأحد الأطراف التنصل من التزاماته دون سبب مشروع. يتضمن العقد في عقود المقاولات التزامات تتعلق بتنفيذ العمل أو الخدمة المتفق عليها بين المقاول والجهة الحكومية، وذلك بناءً على الشروط والمواصفات الفنية المتفق عليها في العقد. ويحدد القانون المدني العراقي في المادة ٨٧٢ من قانون المعاملات المدنية أنه: "يُعد العقد ملزمًا للطرفين بمجرد الاتفاق عليه، ويجب على كل طرف الوفاء بما يلتزم به وفقًا لأحكام العقد"[١٧]. هذه المادة تُؤكد على الالتزام التام لجميع الأطراف ببنود العقد، مما يعزز من العدالة التعاقدية ويضمن تنفيذ العقود بشكل دقيق ومنظم.

٢- النية الحسنة والعدالة العقدية:

يُعتبر مبدأ حسن النية والعدالة العقدية من المبادئ الجوهرية التي ينص عليها القانون المدني العراقي في تنظيم العلاقات التعاقدية، بما في ذلك عقود المقاولات. النية الحسنة تتطلب من الأطراف أن يتصرفوا بصدق وأمانة أثناء التفاوض، ويجب عليهم تجنب أي تصرف قد يؤدي إلى استغلال الطرف الآخر. وتنص المادة ٨٧٤ من قانون المعاملات المدنية العراقي على أن: "يجب أن يتم تنفيذ العقد بحسن نية، ويجب على الطرفين الالتزام بروح العقد وتنفيذه بما يحقق الهدف المقصود منه"[١٨]. بناءً على هذا المبدأ، يتحمل كل طرف مسؤولية التصرف بجدية وحسن نية، مما يعزز التوازن العقدي ويمنع أي من الطرفين من استغلال الطرف الآخر أو فرض شروط غير عادلة.

٣. تحديد الحقوق والواجبات بين الأطراف:

القانون المدني العراقي يشمل مبادئ التنظيم للحقوق والواجبات بين الأطراف المتعاقدة في عقود المقاولات. هذا التنظيم يُعتبر أساسًا لتحديد مسؤوليات المقاول في تنفيذ المشروع وفقًا للشروط المتفق عليها. الحقوق و الواجبات التي يتم تحديدها في العقد تضمن عدم تحميل أي طرف عبءًا غير مبرر. والمادة ٨٧٣ من قانون المعاملات المدنية العراقي تشير إلى أنه: "يجب أن يتفق الطرفان على حقوقهما وواجباتهما بوضوح، بما يضمن تنفيذ العقد دون ظلم لأي من الأطراف"[١٩]. هذه المادة تساهم في تحديد حقوق المقاول في تنفيذ العمل، وتحمي الجهة الحكومية من التلاعب أو التقاعس في تنفيذ بنود المشروع.

٤. مسؤولية المقاول في تنفيذ العمل:

تُركّز القواعد العامة في قانون المعاملات المدنية العراقي على مسؤولية المقاول في تنفيذ العمل وفقًا للمواصفات والشروط التي تم الاتفاق عليها. يتوجب على المقاول الوفاء بالتزاماته حسب المعايير التقنية والمالية المحددة في العقد. في حال حدوث أي تقصير أو إخلال في تنفيذ العمل، يمكن أن تُفرض عليه عقوبات قانونية. وتنص المادة ٨٩٧ من قانون المعاملات المدنية العراقي على أن: "المقاول ملزم بتنفيذ العمل وفقًا للشروط المتفق عليها، وفي حال عدم التنفيذ حسب المواصفات المحددة، يكون الطرف المتضرر له الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار الناجمة عن الإخلال"[٢٠]. هذه المادة تضمن للمقاول مسؤولية دقيقة في تنفيذ المشروع وتمنح الجهة الحكومية الحق في اتخاذ إجراءات قانونية في حال حدوث إخلال في التنفيذ.

٥. توازن العقد وحماية الحقوق المتبادلة:

القانون المدني العراقي يعمل على تحقيق التوازن العقدي بين المقاول والجهة الحكومية، وذلك من خلال تحديد حقوق وواجبات كل طرف بشكل واضح. هذه القواعد تضمن حماية الحقوق المتبادلة وتساعد في منع استغلال أي من الطرفين. تهدف هذه القواعد إلى ضمان استقرار العلاقة التعاقدية بين الطرفين وضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة. كما أشار الباحث العراقي عبد الله (٢٠٢١) في دراسته حول "العدالة العقدية في عقود المقاولات الحكومية" إلى أن: "القانون المدني العراقي يُعتبر من الركائز الأساسية التي تساهم في ضمان استقرار عقود المقاولات الحكومية وتوفير الحماية اللازمة للأطراف المتعاقدة من خلال التنظيم الدقيق لحقوقهم وواجباتهم"[٢١].

المطلب الثاني

الإطار القانوني لعقود المقاولات الحكومية في العراق

يُعتبر **الإطار القانوني لعقود المقاولات الحكومية** في العراق معقدًا نظرًا لتعدد النصوص القانونية التي تنظم هذه العقود، بداية من **قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤**، والذي يتعامل مع جميع مراحل التعاقد الحكومي من الإعلان عن المناقصات إلى تسليم المشروع. ينظم هذا القانون **شروط التعاقد**، و**آليات المراقبة**، و**حقوق الأطراف**، ويُعد ركيزة أساسية لضمان الشفافية والعدالة في تنفيذ المشاريع الحكومية[٢٢].

يشمل الإطار القانوني أيضًا **القانون المدني** الذي يتعامل مع الالتزامات العامة للأطراف المتعاقدة ويحدد كيفية تصرف المقاول في حال حدوث تغييرات غير متوقعة في المشروع أو في حالة وجود نزاع بين الأطراف. **قانون العقوبات العراقي** أيضًا له دور في تنظيم المسؤولية الجنائية في حال حدوث خرق للشروط العقدية من أحد الأطراف[٢٣].

المطلب الثالث

التحديات التشريعية في تطبيق العقود الحكومية

تواجه **التشريعات العراقية** المتعلقة بعقود المقاولات الحكومية عدة تحديات عند التطبيق الفعلي. من أبرز هذه التحديات **التعقيدات الإدارية** التي تؤدي إلى تأخير عمليات التعاقد، مثل **البيروقراطية** في إجراءات الحصول على الموافقات الحكومية، و**التأخير في تخصيص التمويل**، و **غموض بعض النصوص القانونية**. يتسبب هذا في **عدم وضوح الإجراءات**، مما يعرقل تنفيذ المشاريع في الوقت المحدد.

كما أن هناك تحديات متعلقة بـ **الفساد الإداري** في العقود الحكومية، حيث يواجه المقاولون صعوبة في الحصول على المناقصات أو تأخير مستحقاتهم بسبب سوء الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الحكومة **مشكلات في مراقبة تنفيذ المشاريع** بشكل فعّال، مما يؤدي إلى تجاوزات في تنفيذ العقود أو ضعف الجودة في المشاريع الحكومية.[٢٤]

من خلال هذا التحليل، يمكن ملاحظة أن تحسين **التشريعات القانونية** المتعلقة بعقود المقاولات الحكومية يتطلب تبسيط الإجراءات، **تعزيز الشفافية**، وتطوير **آليات الرقابة** على تنفيذ المشاريع لضمان التزام الأطراف بكافة الشروط التعاقدية.

المبحث الثالث

آليات تحقيق وإعادة التوازن العقدي

آليات تحقيق وإعادة التوازن العقدي تعد من أهم الركائز لضمان العدالة بين الأطراف في عقود المقاولات الحكومية، حيث يتمثل التحدي الأكبر في إيجاد توازن بين حقوق المقاول وواجبات الجهة الحكومية، خاصة في الظروف الاقتصادية المتقلبة أو في حالة حدوث تغييرات غير متوقعة في سير العمل. إن غياب هذه الآليات قد يؤدي إلى خلافات قانونية وإدارية قد تضر بالمشروع أو تعطل تنفيذ الخطط. تهدف هذه الآليات إلى ضمان تنفيذ العقود وفقًا لما تم الاتفاق عليه، وبما يضمن أيضًا العدالة في حالة حدوث تغييرات.

المطلب الأول

مبدأ حسن النية في تحقيق التوازن العقدي

مبدأ حسن النية في العقود يُعد أساسًا لتحقيق التوازن العقدي، إذ يتطلب من جميع الأطراف أن يتصرفوا بنية صافية ووفقًا لأعلى معايير من الشفافية وال صدق. لا تقتصر هذه النية على مرحلة التفاوض، بل تمتد أيضًا إلى تنفيذ العقد بصدق، ومعالجة أي خلافات تظهر بشكل عادل ومبني على الثقة المتبادلة. في عقود المقاولات الحكومية، يترتب على الأطراف مسؤولية واضحة

تتمثل في ضمان تنفيذ المشاريع وفقًا للأهداف المتفق عليها، ويعني ذلك التعامل بنية طيبة تجاه أي طارئ قد يحدث أثناء التنفيذ، كزيادة التكاليف أو التأخيرات الناتجة عن ظروف غير متوقعة.وإعادة التفاوض تُعتبر من الأدوات القانونية الرئيسية لإعادة التوازن العقدي، إذ تُستخدم عندما تطرأ ظروف قهرية أو تغييرات اقتصادية تؤثر على تنفيذ العقد. وفقًا لقانون المعاملات المدنية العراقي (المادة ٨٧٥)، فإن الأطراف قد يتفقون على إعادة التفاوض وتعديل شروط العقد لضمان استمراريته دون الإخلال بالأهداف الرئيسية له[٢٥].

وعلى الرغم من أن القانون المدني العراقي يقر بإمكانية إعادة التفاوض على العقود في حالات الطوارئ، إلا أن قانون المشتريات الحكومية رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤ يضع شروطًا دقيقة لإجراء التعديلات على العقود الحكومية بما يضمن تحقيق العدالة بين الأطراف[٢٦]. وتُعد هذه الآلية وسيلة أساسية لحماية حقوق المقاولين في حال حدوث تغييرات تتعلق بالأسعار أو شروط السوق.

يُفترض في جميع الأطراف أن يتصرفوا بنية طيبة وبروح من التعاون والتفاهم، سواء في مرحلة التفاوض أو في تنفيذ العقد.[٢٧]

١. تفسير مبدأ حسن النية حسب القانون المدني العراقي:

وفقًا لـ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١، وبالتحديد في المادة ٨٧٥، فإن أي عقد يُبرم بين الأطراف يجب أن يستند إلى مبدأ حسن النية، ويُحظر على الأطراف القيام بأي عمل من شأنه أن يضر بمصالح الطرف الآخر. تنص المادة ٨٧٥ على أنه: "يجب على المتعاقدين أن يتعاونوا بنية صافية لتحقيق الغرض الذي أبرم من أجله العقد، ويجب عليهما التصرف بما يحقق مصلحة العقد ويمنع التعسف في استخدام الحقوق" .[٢٨]

وبناءً على هذا المبدأ، إذا طرأت ظروف غير متوقعة أو صعوبات، فإن الأطراف يجب أن يتعاونوا لإيجاد حلول تضمن استمرارية العقد دون التأثير السلبي على أحد الأطراف، وهو ما يُعتبر التزامًا بـ العدالة العقدية.[٢٩]

٢. إعادة التفاوض في حالات الطوارئ:

أثناء تنفيذ عقود المقاولات الحكومية، قد تطرأ ظروف غير متوقعة تؤثر على تنفيذ العقد، مثل ارتفاع مفاجئ في الأسعار أو تأخيرات في توفير المواد. في مثل هذه الحالات، يكون إعادة التفاوض أداة قانونية مهمة لضمان إعادة التوازن العقدي. إذ يُسمح للأطراف، بموجب القانون المدني العراقي وقانون المشتريات الحكومية، بإعادة التفاوض على بعض الشروط والظروف في العقد لتلائم التغيرات الطارئة.

يُعد إعادة التفاوض، وفقًا للمادة ٨٧٥ من قانون المعاملات المدنية العراقي، وسيلة لتعديل التزامات الأطراف بما يتناسب مع الظروف الجديدة دون المساس بجوهر العقد أو هدفه الأساسي. في مثل هذه الحالات، يجب على الأطراف أن يتفقوا على تعديل بنود العقد بما يضمن استمرارية المشروع ويحمي مصالحهم بشكل عادل. كما ينص قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤ على أن إعادة التفاوض يجب أن تتم وفقًا للإجراءات القانونية التي تضمن حماية حقوق الأطراف وضمان تنفيذ المشروع بما يتناسب مع التغيرات الطارئة .[٣٠]

٣. شروط تعديل العقود الحكومية حسب قانون المشتريات:

قانون المشتريات الحكومية رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٤ يضع شروطًا دقيقة لإجراء التعديلات على عقود المقاولات الحكومية. ينص هذا القانون على ضرورة أن يتم تعديل العقد فقط في الظروف الاستثنائية التي تؤثر على قدرة المقاول على الوفاء بالتزاماته، على أن يتم ذلك وفقًا لإجراءات قانونية محددة تضمن العدالة بين الأطراف. وفقًا للمادة (٢٨) من القانون، يتم تعديل العقد في حال حدوث ظروف قهرية مثل الظروف الاقتصادية غير المتوقعة أو التغيرات في الأسعار، ولكن يجب أن يتم التعديل بموافقة الجهات الحكومية المعنية وبموجب تقرير فني يُبيّن الأسباب الموجبة لهذا التعديل .[٣١]

يتضح من هذا أن الهدف من التعديلات ليس الإضرار بأي من الأطراف، بل تحقيق العدالة وضمان تنفيذ المشاريع بالشكل الصحيح وفقًا للظروف المتغيرة. تُعتبر هذه الآلية وسيلة أساسية لحماية حقوق المقاولين في حال حدوث تغييرات تتعلق بالأسعار أو شروط السوق.[٣٢]

٤. أثر مبدأ حسن النية على تنفيذ العقود الحكومية:

إن تطبيق مبدأ حسن النية في عقود المقاولات الحكومية له دور مهم في حماية مصالح جميع الأطراف. من خلال هذا المبدأ، يُمنع أي طرف من التصرف بطريقة تعسفية تؤثر سلبًا على المشروع أو تأخر تنفيذه. وهذا يشمل التزام الحكومة بإعادة النظر في المستحقات المالية للمقاول في حالة الزيادة الطارئة في الأسعار أو التأخير في سداد المستحقات. وفي ذات السياق، يُتوقع من المقاول أيضًا أن يُحسن تنفيذ العمل وفقًا للمواصفات المتفق عليها، ولا يجوز له التلاعب أو الإهمال في التنفيذ.

على سبيل المثال، إذا تم فرض رسوم إضافية على المواد التي يتم استخدامها في المشروع بسبب تغييرات غير متوقعة في الأسعار، يجب على الجهة الحكومية والمقاول إعادة التفاوض على تلك التكاليف لضمان تنفيذ المشروع دون التأثير على الجودة أو الأداء. إن تطبيق مبدأ حسن النية

يعني أن الطرفين يجب أن يكونا على استعداد للتعاون والعمل بروح من الشفافية والعدل، بما يحقق الأهداف المشتركة دون المساس بمصلحة أي من الأطراف.[٣٣]

المطلب الثاني

آلية إعادة التوازن المالي في العقود الحكومية

تواجه عقود المقاولات الحكومية تحديات متعلقة بالتغيرات المفاجئة في التكاليف المالية، مثل ارتفاع أسعار المواد أو التأخيرات غير المتوقعة. وهنا يأتي دور إعادة التوازن المالي، التي تهدف إلى ضمان استمرارية المشروع دون التأثير على ميزانية المقاول أو الجهة الحكومية. تتمثل إعادة التوازن المالي في تعديل القيمة المالية للعقد أو تمديد فترة التنفيذ بناءً على المعطيات الجديدة. وفي هذا السياق، ينص قانون المشتريات الحكومية العراقي على إمكانية تعديل العقد في حال الزيادة الكبيرة في التكاليف بسبب ظروف استثنائية. يتم تعديل العقد بناءً على تقدير اللجنة الفنية ووفقًا لإجراءات قانونية دقيقة تضمن تنفيذ المشروع دون التأثير على الجودة أو الجدول الزمني[٣٤]. كما يشمل إعادة التوازن المالي إمكانية إعادة تخصيص التمويل بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية في السوق. وهذه الآلية تهدف إلى الحفاظ على التوازن بين المصالح المالية لكل من المقاول والجهة الحكومية، حيث توفر بدائل لحل الأزمات المالية التي قد تنشأ أثناء تنفيذ المشروع. وفقًا للباحث الجبوري (٢٠١٢)، "إعادة التوازن المالي هي إحدى أهم الأدوات التي تساهم في استقرار عقود المقاولات الحكومية وضمان استمراريتها في مواجهة التحديات الاقتصادية"[٣٥].

عقود المقاولات الحكومية تشهد، في العديد من الحالات، تحديات مالية غير متوقعة نتيجة لتقلبات السوق أو الظروف الاقتصادية المتغيرة. هذه التحديات قد تشمل ارتفاع أسعار المواد الخام، التغييرات في السياسات الحكومية، أو حتى تأخيرات ناتجة عن عوامل قهرية كالتغيرات المناخية أو أزمات صحية. من هنا، تبرز أهمية آلية إعادة التوازن المالي، التي تهدف إلى ضمان استمرارية تنفيذ المشاريع الحكومية، مع الحفاظ على العدالة بين الأطراف المتعاقدة، دون التأثير السلبي على ميزانية المقاول أو الجهة الحكومية.

١. تعريف آلية إعادة التوازن المالي:

إعادة التوازن المالي تشير إلى إعادة تقييم القيمة المالية للعقد، سواء عن طريق تعديل المبلغ الإجمالي المتفق عليه أو تمديد فترات التنفيذ بما يتماشى مع الظروف الطارئة التي قد تطرأ أثناء تنفيذ المشروع. قد تشمل هذه الآلية تعديل بعض بنود العقد لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة دون التأثير على جودة العمل أو الالتزامات المالية. وطبقًا ل دراسة حديثة أعدها الباحثون في جامعة

بغداد حول إعادة التوازن المالي في عقود المقاولات الحكومية، يُلاحظ أن "الظروف الاقتصادية غير المتوقعة تؤثر بشكل كبير على قدرة المقاولين على الوفاء بالتزاماتهم المالية"[٣٦].

٢. دور قانون المشتريات الحكومية في تعديل العقود:

قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤ يحدد شروط تعديل العقود الحكومية في حالة حدوث زيادة كبيرة في التكاليف نتيجة لظروف استثنائية. تنص المادة (٢٨) من هذا القانون على أن "المقاول يمكنه طلب تعديل قيمة العقد أو تمديد فترات التنفيذ إذا كانت الظروف الاقتصادية قد أثرت بشكل كبير على التكلفة الفعلية للمشروع"[٣٧].

تشترط المادة أن يتم تعديل العقد بناءً على تقدير اللجنة الفنية المكلفة بمراجعة التعديلات المطلوبة في العقد، والتي تعتمد على دراسة الظروف الاستثنائية والتأكد من موافقة الجهات الحكومية المعنية لتعديل بنود العقد بما يضمن استمرار المشروع وتنفيذه في الوقت المحدد. وبذلك، تُعتبر آلية إعادة التوازن المالي بموجب هذا القانون أداة قانونية تُستخدم لضمان تنفيذ المشاريع مع حماية المقاول من التكاليف المفاجئة التي قد تعرقل سير العمل[٣٨].

٣. إجراءات تعديل العقود بناءً على تقدير اللجنة الفنية:

في حالة إعادة التوازن المالي، تقوم اللجنة الفنية بتقديم تقرير فني يوضح الزيادة في التكاليف الناتجة عن الظروف الاستثنائية ويقترح التعديل المناسب في بنود العقد. وفقًا للمادة ٢٩ من قانون المشتريات الحكومية، يمكن تعديل التمويل المخصص للمشروع بناءً على الظروف الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار أو تغيرات في تكاليف المواد. هذا التعديل يتم بالتعاون مع الجهات الحكومية ووفقًا لمعايير فنية ومالية دقيقة تضمن استمرارية المشروع دون التأثير على جودته أو تأخير تنفيذه[٣٩].

إجراءات التعديل لا تقتصر على زيادة التمويل فقط، بل قد تشمل أيضًا تمديد الفترات الزمنية التي تم تحديدها سابقًا إذا كانت الزيادة في التكاليف قد أدت إلى تأخير العمل.

٤. أهمية آلية إعادة التوازن المالي في ضمان استمرارية المشاريع الحكومية:

إعادة التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات القانونية التي تساعد في استقرار عقود المقاولات الحكومية وضمان استمرارية المشاريع الحكومية في مواجهة التحديات الاقتصادية. فقد أشار الباحث الجبوري (٢٠١٢) إلى أن "إعادة التوازن المالي هي إحدى أهم الأدوات التي تساهم في استقرار عقود المقاولات الحكومية وضمان استمراريتها في مواجهة التحديات الاقتصادية"[٤٠]. هذه الآلية تساهم بشكل كبير في تخفيف العبء المالي عن المقاولين وتساعدهم في استكمال المشاريع بكفاءة.

قد تؤدي الزيادة غير المبررة في التكاليف إلى تعثر المقاول في تنفيذ التزاماته، وبالتالي تتعرض المشاريع الحكومية إلى تأخير في التنفيذ أو زيادة في التكاليف النهائية، مما يؤثر سلبًا على الميزانية العامة للدولة. لذلك، من الضروري تطبيق آلية إعادة التوازن المالي في مثل هذه الحالات لضمان حماية الحقوق المالية لكل من المقاول والجهة الحكومية، بما يضمن استمرارية تنفيذ المشاريع وفقًا للمعايير المطلوبة[٤١].

٥. التحديات القانونية والعملية في تطبيق آلية إعادة التوازن المالي:

رغم أن قانون المشتريات الحكومية يسمح بإجراء التعديلات المالية في عقود المقاولات الحكومية، فإن هناك العديد من التحديات العملية التي قد تواجه تطبيق آلية إعادة التوازن المالي، مثل التأخير في الموافقات أو التعقيدات البيروقراطية. كما أن التقديرات المالية قد تختلف بين الجهات الحكومية والمقاولين، مما يؤدي إلى نزاعات قانونية قد تعطل سير العمل. من المهم، إذًا، وجود إجراءات واضحة وشفافة لضمان العدالة بين الأطراف وضمان أن تكون التعديلات المالية مستندة إلى تقييم موضوعي و دقيق[٤٢].

المطلب الثالث

أدوات إدارة المخاطر في عقود المقاولات الحكومية

تُعد أدوات إدارة المخاطر من الأسس المهمة لتحقيق التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية. تعكس إدارة المخاطر مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحديد المخاطر المرتبطة بالمشروع، وتقييم تأثيرها، ومن ثم وضع خطط للتعامل معها. المخاطر التي قد تواجه المشاريع الحكومية تشمل التقلبات الاقتصادية، المخاطر المالية، التقنية، البيئية، أو القانونية.

من الأدوات الأساسية في إدارة المخاطر استخدام الضمانات المالية التي يوفرها المقاول لضمان تنفيذ الالتزامات. في العراق، يتطلب قانون المشتريات الحكومية أن يقدم المقاول ضمانات بنكية أو شهادات تأمين للمشروعات الحكومية، بحيث تكون هذه الضمانات وسيلة فعالة لحماية الحكومة من التأخيرات أو العيوب في التنفيذ[٤٣].

أداة أخرى من أدوات إدارة المخاطر هي التحليل المسبق للمخاطر، والذي يتم عبر تقييم شامل للمخاطر التي قد يتعرض لها المشروع في مختلف مراحله. يوفر هذا التحليل الأسس لوضع خطة طوارئ تعالج المخاطر بشكل سريع وفعال. وفقًا لـ موسى (٢٠١٤)، "إن وجود خطة طوارئ مدروسة يسهم بشكل كبير في تقليل تأثير المخاطر التي قد تظهر أثناء التنفيذ، وهو ما يعزز استقرار المشروع"[٤٤].

تعتبر آليات تحقيق وإعادة التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية في العراق من الأدوات الأساسية لضمان تنفيذ المشروعات الحكومية بنجاح. من خلال مبدأ حسن النية و إعادة التفاوض و إعادة التوازن المالي، بالإضافة إلى أدوات إدارة المخاطر، يمكن ضمان العدالة بين المقاولين والجهات الحكومية، مما يساهم في تعزيز فعالية النظام القانوني وتطبيق القوانين بشكل أكثر مرونة وفعالية.

الخاتمة

يُعد التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على كفاءة تنفيذ المشاريع العامة في العراق، حيث ترتبط هذه العقود بأهداف تطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال البحث، تم تحليل الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم هذه العقود، مع التركيز على التحديات القانونية والعملية التي تواجه تحقيق التوازن بين أطراف العقد. لقد أثبتت الدراسة أن القوانين العراقية، مثل قانون المعاملات المدنية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ وقانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، توفر أسساً قوية لتحقيق العدالة في العلاقات التعاقدية، إلا أن التطبيق العملي يواجه تعقيدات بيروقراطية وضعف في الرقابة وغياب آليات واضحة لتسوية النزاعات.

كما أظهرت الدراسة أهمية تبني آليات فعالة لتحقيق التوازن العقدي، مثل مبدأ حسن النية، وإعادة التفاوض، وإعادة التوازن المالي، بالإضافة إلى أدوات إدارة المخاطر. هذه الآليات تساهم في تعزيز الشفافية وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة، مما يضمن تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير النظام القانوني والإداري في العراق، بما يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة.

إن تحقيق التوازن العقدي لا يقتصر على الجانب القانوني فقط، بل يتطلب أيضاً تكامل الجهود بين الحكومة، القضاء، والقطاع الخاص لضمان بيئة تعاقدية مستقرة وعادلة. من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في هذا البحث، يمكن تحسين أداء عقود المقاولات الحكومية، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق.

الاستنتاجات:

١. **الإطار القانوني:** توفر القوانين العراقية، مثل قانون المعاملات المدنية وقانون المشتريات الحكومية، إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم عقود المقاولات الحكومية، إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات كبيرة تتطلب تحديث النصوص القانونية لتواكب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة.

٢. **التحديات القانونية:** تتمثل أبرز التحديات في التعقيدات الإدارية، ضعف الرقابة، الفساد الإداري، وتأخير المستحقات المالية، مما يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشاريع الحكومية وزيادة المخاطر القانونية والمالية.

٣. **أهمية آليات التوازن:** تُعد آليات إعادة التوازن العقدي، مثل مبدأ حسن النية وإعادة التفاوض وإعادة التوازن المالي، أدوات فعالة لضمان استمرارية المشاريع الحكومية ومواجهة الظروف الاقتصادية الطارئة.

٤. **الأثر الاقتصادي:** تحسين التوازن العقدي يساهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، جذب الاستثمارات، وتنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٥. **الحاجة للتطوير:** تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة قانونية وإدارية متكاملة لضمان حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وتعزيز الثقة في النظام التعاقدي الحكومي.

التوصيات:

التوصيات التشريعية:

١.تحديث القوانين:

- مراجعة قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤ لتبسيط الإجراءات وتوضيح النصوص المتعلقة بتعديل العقود في الظروف الاستثنائية.
- إدخال نصوص قانونية تُنظم آليات إعادة التوازن المالي بشكل أكثر وضوحاً.

٢.تعزيز حماية الحقوق:

- تطوير أحكام قانونية لحماية حقوق المقاولين وضمان تسوية النزاعات بطريقة عادلة وسريعة.

التوصيات الإدارية:

٣.تبسيط الإجراءات:

- إنشاء نافذة إلكترونية موحدة لتسهيل إجراءات التعاقد الحكومي.
- تقليص المدد الزمنية للحصول على الموافقات والتراخيص.

٤.تعزيز الرقابة:

- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة تنفيذ عقود المقاولات الحكومية.
- تطوير آليات رقابة مالية وإدارية لضمان الالتزام بالشروط التعاقدية.

التوصيات المالية:

٥.إدارة التوازن المالي:

•إنشاء صندوق ضمان لدعم المشاريع الحكومية في مواجهة الظروف الطارئة.

•تطوير آليات لتعديل العقود المالية بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية.

التوصيات القضائية:

٦.تطوير النظام القضائي:

•إنشاء محاكم متخصصة في النزاعات التجارية والعقود الحكومية.

•تعزيز آليات التحكيم والوساطة كبدائل لحل النزاعات.

التوصيات البحثية:

٧.البحوث المستقبلية:

•إجراء دراسات ميدانية لتقييم تأثير التشريعات التجارية على عقود المقاولات الحكومية.

•تطوير نماذج عقدية موحدة تضمن التوازن العقدي.

الهوامش

[1] Black, H. C. (١٩٩٠). Black's law dictionary (٦th ed.). West Publishing Co.

[2] Oxford University Press. (٢٠١٥). Oxford dictionary of law (٩th ed.). Oxford University Press.

[٣] بلانت، مارك (٢٠١٨). العدالة العقدية في القانون التجاري. نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ص. ٧٢.

[٤] الجبوري، نجم (٢٠٢١). تأثير التوازن العقدي على تنفيذ المشاريع الحكومية. بغداد: دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٨٨.

[٥] الزعبي، علي (٢٠١٥). العدالة العقدية في عقود المقاولات الحكومية. بغداد: دار الثقافة القانونية، ص. ٤٥.

[٦] حسين، أحمد (٢٠٢٠). "التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية: ضرورة للتنفيذ الفعّال"، مجلة الدراسات القانونية، ٢٣(١)، ص. ٧٨–٨٥.

[٧] الجندي، محمد (٢٠١٠). موسوعة المعاملات القانونية (الطبعة الثانية). دار النشر القانونية، ص. ١٥٠.

[٨] أبو زيد، عبد الرحمن (٢٠١٨). نظرية حسن النية في العقود التجارية (الطبعة الأولى). دار المعارف، ص. ٧٨.

[٩] العريفي، سامية (٢٠١٧). قانون العقود الإدارية (الطبعة الأولى). دار النشر القانونية، ص. ٢١٠.

[١٠] صالح، مروان (٢٠٢٢). التوازن العقدي وجودة تنفيذ المشاريع الحكومية. بغداد: دار الكتب الجامعية، ص. ١٠٢.

[١١] الجبوري، نجم (٢٠١٢). قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٩٢.

[١٢] موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٠.

[١٣] الحسيني، فاطمة (٢٠١٦). الإدارة القانونية للمشروعات الحكومية (الطبعة الأولى). دار المعارف القانونية، ص. ١٥٦.

[١٤] عبد الله، محمد (٢٠١٩). الفساد الإداري في عقود المقاولات الحكومية (الطبعة الأولى). دار الكتاب الجامعي، ص. ١٣٤.

١٥ الجبوري، نجم (٢٠١٢). قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٩٢.
١٦ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٠.
١٧ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٧٢.
١٨ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٧٤.
١٩ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٧٣.
٢٠ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٩٧.
٢١ عبد الله، محمد (٢٠٢١). "العدالة العقدية في عقود المقاولات الحكومية"، مجلة القانون العراقي، ٣٢(٢)، ص. ٤٥-٥٥.
٢٢ الحسيني، فاطمة (٢٠١٦). الإدارة القانونية للمشروعات الحكومية (الطبعة الأولى). دار المعارف القانونية، ص. ١٥٦.
٢٣ قانون المعاملات المدنية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، ص. ٤٥.
٢٤ عبد الله، محمد (٢٠١٩). الفساد الإداري في عقود المقاولات الحكومية (الطبعة الأولى). دار الكتاب الجامعي، ص. ١٣٤.
٢٥ قانون المعاملات المدنية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٧٥.
٢٦ قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق، ص. ٥٠.
٢٧ الجبوري، نجم (٢٠١٢). قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٩٢.
٢٨ قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق، المادة ٨٧٥.
٢٩ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٠.
٣٠ قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق، المادة ٢٨.
٣١ قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق، المادة ٢٨، ص. ٥٠.
٣٢ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٢.
٣٣ عبد الله، محمد (٢٠١٩). الفساد الإداري في عقود المقاولات الحكومية (الطبعة الأولى). دار الكتاب الجامعي، ص. ١٣٤.
٣٤ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٠.
٣٥ الجبوري، نجم (٢٠١٢). قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٩٢.
٣٦ دراسة حديثة، "إعادة التوازن المالي في عقود المقاولات الحكومية في العراق"، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص. ٤٥.
٣٧ قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق، المادة ٢٨، ص. ٥٠.
٣٨ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٠.
٣٩ قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق، المادة ٢٩، ص. ٥٢.
٤٠ الجبوري، نجم (٢٠١٢). قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر، ص. ٩٢.

٤١ دراسة حديثة، "التحديات القانونية في تطبيق قانون المشتريات الحكومية"، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، ص. ١٣٦.

٤٢ الحسيني، فاطمة (٢٠١٦). الإدارة القانونية للمشروعات الحكومية (الطبعة الأولى). دار المعارف القانونية، ص. ١٥٦.

٤٣ الحسيني، فاطمة (٢٠١٦). الإدارة القانونية للمشروعات الحكومية (الطبعة الأولى). دار المعارف القانونية، ص. ١٥٦.

٤٤ موسى، علي (٢٠١٤). قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر، ص. ١١٢.

المصادر والمراجع

الكتب:

Black, H. C. (1990). *Black's law dictionary* (6th ed.). West Publishing Co.

1.Oxford University Press. (2015). *Oxford dictionary of law* (9th ed.). Oxford University Press.

٢.بلانت، مارك .(2018) العدالة العقدية في القانون التجاري .نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك.

٣.الجبوري، نجم .(2021) تأثير التوازن العقدي على تنفيذ المشاريع الحكومية .بغداد: دار وائل للطباعة والنشر.

٤.الزعبي، علي .(2015) العدالة العقدية في عقود المقاولات الحكومية .بغداد: دار الثقافة القانونية.

٥.الجندي، محمد .(2010) موسوعة المعاملات القانونية (الطبعة الثانية). دار النشر القانونية.

٦.أبو زيد، عبد الرحمن .(2018) نظرية حسن النية في العقود التجارية (الطبعة الأولى). دار المعارف.

٧.العريفي، سامية .(2017) قانون العقود الإدارية (الطبعة الأولى). دار النشر القانونية.

٨.صالح، مروان .(2022) التوازن العقدي وجودة تنفيذ المشاريع الحكومية .بغداد: دار الكتب الجامعية.

٩.الجبوري، نجم .(2012) قانون العقود في العراق (الطبعة الأولى). دار وائل للطباعة والنشر.

١٠.موسى، علي .(2014) قانون المشتريات العامة (الطبعة الثانية). دار الثقافة للنشر.

١١.الحسيني، فاطمة .(2016) الإدارة القانونية للمشروعات الحكومية (الطبعة الأولى). دار المعارف القانونية.

١٢.عبد الله، محمد .(2019) الفساد الإداري في عقود المقاولات الحكومية (الطبعة الأولى). دار الكتاب الجامعي.

الأبحاث والمقالات العلمية:

١.حسين، أحمد (٢٠٢٠). "التوازن العقدي في عقود المقاولات الحكومية: ضرورة للتنفيذ الفعّال"، *مجلة الدراسات القانونية*، ٢٣.(1)

٢.عبد الله، محمد (٢٠٢١). "العدالة العقدية في عقود المقاولات الحكومية"، *مجلة القانون العراقي*، ٣٢.(2)

٣.دراسة حديثة، "إعادة التوازن المالي في عقود المقاولات الحكومية في العراق"، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

٤.دراسة حديثة، "التحديات القانونية في تطبيق قانون المشتريات الحكومية"، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.

القوانين والتشريعات:

١.قانون المعاملات المدنية العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، العراق.

٢.قانون المشتريات الحكومية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٤، العراق.

التقارير الدولية:

١.تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD ، (2022)، "إدارة المخاطر في عقود المقاولات الحكومية."

Sources and References

Books:

.١Black, H. C. (1990). Black's Law Dictionary (6th ed.). West Publishing Co.

.٢Oxford University Press (2015). Oxford Dictionary of Law (9th ed.). Oxford University Press.

.٣Blunt, Mark (2018). Contractual Justice in Commercial Law. New York: New York University Press.

.٤Al-Jubouri, Najm (2021). The Impact of Contractual Balance on the Implementation of Government Projects. Baghdad: Dar Wael for Printing and Publishing.

.٥Al-Zoubi, Ali (2015). Contractual Justice in Government Contracting Contracts. Baghdad: Dar Al-Thaqafa Al-Qanouniya.

.٦Al-Jundi, Muhammad (2010). Encyclopedia of Legal Transactions (2nd ed.). Dar Al-Nashr Al-Qanouniya.

.٧Abu Zaid, Abdul Rahman (2018). The Theory of Good Faith in Commercial Contracts (1st ed.). Dar Al-Maaref.

.٨Al-Arifi, Samia (2017). Administrative Contracts Law (1st ed.). Legal Publishing House.

.٨Saleh, Marwan (2022). Contractual Balance and the Quality of Implementation of Government Projects. Baghdad: University Book House.

.٩Al-Jubouri, Najm (2012). Contract Law in Iraq (First Edition). Wael Printing and Publishing House.

.١٠Moussa, Ali (2014). Public Procurement Law (Second Edition). Al-Thaqafa Publishing House.

.١١Al-Husseini, Fatima (2016). Legal Management of Government Projects (First Edition). Al-Maaref Al-Qanouniya House.

.١٢Abdullah, Muhammad (2019). Administrative Corruption in Government Contracting Contracts (First Edition). University Book House.

Research Papers and Scientific Articles:

.١Hussein, Ahmed (2020). "Contractual Balance in Government Contracting Contracts: A Necessity for Effective Implementation," Journal of Legal Studies, 23(1.(

.٢Abdullah, Muhammad (2021). "Contractual Justice in Government Contracting Contracts," Iraqi Law Journal, 32(2.(

.٣A recent study, "Rebalancing Financial Equilibrium in Government Contracts in Iraq," University of Baghdad, 2021.

.٤A recent study, "Legal Challenges in Implementing the Government Procurement Law," University of Karbala, 2020.

Laws and Legislation:

.١Iraqi Civil Transactions Law No. 40 of 1951, Iraq.

.٢Government Procurement Law No. 54 of 2014, Iraq.

International Reports:

.١United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Report (2022), "Risk Management in Government Contracts".